الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا (كوفيد- 19 المستجد) محليا، عربيا وعالميا

The Economic and Social effects of The Corona Pandemic (Covid-19) Locally, Arab And Global

إبتسام سلاطنية*

مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

جامعة 8 ماي 1945 قالمة – الجزائر

selatnia.ibtissam@univ-guelma.dz

شريف غياط

مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

جامعة 8 ماي 1945 قالمة – الجزائر

ghiat.cherif@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/24 تاريخ القبول للنشر: 2022/04/18 تاريخ النشر: 2022/05/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا (كوفيد 19 المستجد) على دول العالم عامة، ودول المنطقة العربية خاصة، حيث سيتم تقديم لمحة مختصرة عن ماهية جائحة كورونا وكيفية انتقالها مع استعراض جملة من البيانات والاحصائيات التي توضح عدد الإصابات والوفيات بهذه الجائحة، وتوضيح تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية عالميا وعربيا. ليتم بعد ذلك سرد السياسات والإجراءات الاحترازية المتخذة للتصدي لفيروس كورونا المستجد.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تداعيات أزمة فيروس كورونا التي تزامنت مع أزمة انهيار أسعار البترول، وكانت بذلك صدمة مزدوجة على اقتصاديات دول العالم وخاصة الدول العربية منها، من أسوأ الأزمات وأشدها تأثيرا خلال القرن الحادي والعشرين، فقد كان لها آثار كارثية شملت مختلف النواحي الاقتصادية، المالية والاجتماعية، إضافة إلى الخسائر البشرية الكبيرة وإجبار نصف سكان الكرة الأرضية على ملازمة منازلهم دون القيام بأي عمل.

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا؛ مرض كوفيد- 19 المستجد؛ الاقتصاد العالمي؛ اقتصاديات الدول العربية؛ التداعيات الاقتصادية والاجتماعية.

تصنيف JEL: I18، S02.

Abstract:

This study aims to try to shed light on the economic and social repercussions of the Corona virus (Covid 19 emerging) on the countries of the world in general, and the countries of the Arab region in particular. A brief overview of the Corona pandemic and how it is transmitted will be provided. With a review of a number of data and statistics that show the number of injuries and deaths in this pandemic, and clarifying its economic and social repercussions globally and in the Arab world. The policies and precautionary measures taken to contain this virus will then be listed.

The study concluded that the repercussions of the Corona virus crisis, which coincided with the crisis of the collapse of oil prices, and thus was a double shock to the economies of the countries of the world, especially the Arab countries, is one of the worst and most influential crises during the twenty-first century, as it had catastrophic effects that included various economic aspects, Financial and social, in addition to the great human losses and forcing half of the world's population to stay in their homes without doing any work.

Keywords: Coronavirus; The emerging Covid-19 disease; International Economy; The economies of the Arab countries; Economic and social repercussions.

Jel Classification Codes: S02 ،I18.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

1.1. تمهيد:

لا ريب في أن ما لم يتوقعه العالم هو استيقاظ غالبية دوله على وقع أزمة اقتصادية عالمية؛ تعتبر من أشد الأزمات التي شهدها القرن الحادي والعشرين، فمنذ إعلان منظمة الصحة العالمية في 30 جانفي 2020 رسميا عن تفشي فيروس كورونا المستجد (covid-19)، وإقرارها في مارس 2020 بأنه وباء خطير، علما أن هذا الوباء أخذ في الانتشار منذ ديسمبر 2019، انطلاقا من مدينة ووهان الصينية، ومن ثم أصبح العالم اليوم يعيش تهديدا متفاوت الخطورة، نتيجة سرعة تفشي هذه الجائحة واكتساحها مختلف أرجاء المعمورة في فترة وجيزة لا تتجاوز ثلاثة أشهر منذ ظهور الفيروس في الصين، مخلفة وراءها تداعيات اقتصادية اجتماعية ونفسية متباينة على صعيد دول العالم عامة ودول المنطقة العربية خاصة.

والجدير بالذكر، أن فيروس كورونا في حقيقة الأمر وجه ضربة موجعة إلى الاقتصاد العالمي، أدخله في أزمة اقتصادية ، لمتبرت كأسوأ أزمة منذ عقود، إذ تسبب في تراجع نمو الاقتصاد العالمي وركوده، وفي عجز التجارة العالمية وإصابتها بحالة من الشلل الكبير، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة والفقر. الأمر الذي ألزم على معظم الدول أن تطبق سياسات فعالة، وتتخذ الاجراءات الوقائية والتدابير اللازمة للحد من انتشار هذا الفيروس، والتصدي لعواقبه الاقتصادية والاجتماعية.

2.1. إشكالية الدراسة:

تأسيسا على ما تقدم وضمن هذا السياق، تأتي إشكالية هذه الدراسة، التي صيغت في السؤال الرئيس الآتي:

- كيف عصف فيروس كورونا (كوفيد 19 المستجد) بالاقتصاد العالمي؟ وما هي تداعياته الاقتصادية والاجتماعية على دول المنطقة العربية ؟ وما هي الإجراءات المتخذة للتخفيف من ذلك؟

3.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تركز على موضوع فيروس كورونا (كوفيد 19 المستجد)، الذي أصبح حديث الساعة ومصدر قلق كل الدول دون استثناء، نظرا لظهوره المفاجئ وسرعة انتشاره، فضلا عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها ولا يزال يخلفها على الاقتصاد العالمي وعلى اقتصاديات الدول العربية خاصة هذا من جهة. ومن جهة أخرى جاءت هذه الدراسة في محاولة منا للكشف عن الإجراءات المتخذة والجهود المبذولة من قبل تلك الدول للتخفيف من حدة أزمة الكوفيد 19 المستجد.

4.1. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ التعرف على جائحة كورونا ومرض كوفيد-19 المستجد؛
- ❖ دراسة الأوضاع العالمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في ظل تفشي جائحة كورونا؛
- ❖ إبراز التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على اقتصاديات المنطقة العربية؛
- ❖ عرض مختلف السياسات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومات للتخفيف من حدة الجائحة.

5.1. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة في إنجازها على مناهج تتناسب مع طبيعة الموضوع: المنهج الإحصائي بأسلوبيه الوصفي وذلك من أجل وصف الظاهرة المدروسة وصفا دقيقا من خلال تقديم التعاريف والمفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة والتحليلي الذي تم استخدامه بغرض التعمق أكثر في فهم وتبيان العناصر المكونة للموضوع من خلال تحليلها وتحديد آثارها واستنباط التفسيرات والاستنتاجات ذات الدلالة.

ونظرا لأهمية الدراسة وأثرها على الاقتصاد العالمي والعربي، فقد ارتأينا تقسيمها إلى أربع محاور، حيث شمل المحور الأول: نظرة عامة عن جائحة كورونا، بينما ناقش المحور الثاني: التداعيات العالمية الاقتصادية والاجتماعية جراء تفشي فيروس كورونا، في حين خصص المحور الثالث لعرض: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على الدول العربية، أما المحور الأخير فجاء لطرح مختلف: السياسات والإجراءات الاحترازية المتخذة للتصدي لفيروس كورونا المستجد.

2. نظرة عامة عن جائحة كورونا:

2. 1. المقصود بجائحة كورونا:

إن كلمة جائحة (Pandemic) في حقيقة الأمر تعني اجتياح كل شيء حي (أشخاص، زرع، حيوانات)، كما أنها تشير الآن إلى مرض معد ينتشر على الصعيد العالمي، ويسبب الوفاة على مقياس كبير جدا. في علم الأوبئة تختلف الجائحة عن الوباء فكون أن هذا الأخير يشير إلى تفشي المرض بشكل سريع في مكان محدد، في حين أن الجائحة تشير إلى تفشي مفاجئ وسريع الانتشار جغرافيا، أما تاريخيا هناك العديد من فواصل الأمراض المعدية التي أصبحت أوبئة في سياق تاريخ البشرية (ومثال على ذلك، الالتهابات الفيروسية مثل الجدري والأنفلونزا، الإيدز، الالتهابات البكتيرية مثل الطاعون، الزهري والكوليرا والسل والتيفوس، والالتهابات الأولية مثل الملاريا...)، وبطبيعة الحال تستدعي هذه العدوى السيطرة من حيث الإجراءات نظرا لسرعة انتشارها واكتساحها العالم.

تبعا لما تقدم، يمكن القول: "أن الجائحة عبارة عن وباء سريع الانتشار وشديد الاتساع بإمكانه تجاوز الحدود الدولية في غضون وقت قصير جدا الأمر الذي يسهم بدوره في التأثير على الأفراد في العديد من دول العالم، تتعدد آثاره وتتنوع انعكاساته على مختلف المستويات الصحية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى النفسية. كما وتتطلب الجائحة توفر العديد من الإمكانيات والجهود الكبيرة على المدى الطويل نسبيا لمواجهتها والعودة لوتيرة الحياة الطبيعية بشكل تدريجي" (مهري، 2021، الصفحات 179- 180).

وبالعودة إلى مفهوم بفيروس كورونا ومرض كوفيد- 19 المستجد، نجد أن فيروسات كورونا تعتبر فصيلة كبيرة من الفيروسات التي يمكن أن تسبب أمراضا تتراوح ما بين الأمراض الطفيفة مثل نزلات البرد الشائعة، إلى أمراض أكثر شدة مثل المتلازمة التنفسية الحادة الشديدة "سارس"، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) ، ولأن فيروس كورونا المستجد يرتبط بفيروس كورونا المسبب لمرض سارس (SARS-CoV) ، فقد أطلق عليه اسم فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (SARS-CoV-2) ، إلا أنه لم يتم التأكد بعد من مصدر هذا الأخير الذي يسبب مرض كوفيد 19، ولكن من المحتمل أنه انتقل إلى البشر عن طريق الخفافيش (مارخام، 2020، صفحة 1).

أما بالنسبة لكوفيد 19 فهو مرض معد يسببه فيروس كورونا المستحدث مؤخرا، اكتشف لأول مرة من قبل منظمة الصحة العالمية في 31 ديسمبر 2019 بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي بمدينة وهان الصينية، يستقر على السطح ويبقى لفترات طويلة، ونظرا لكبر حجمه يمكنه البقاء في الهواء لمدة لا تتجاوز ثلاث ساعات، وهذه فترة كافية لالتقاط الفيروس ما لم يتم تطبيق الإجراءات والتدابير الاحترازية للوقاية والسلامة، تكمن خطورة هذا الفيروس في كونه يصيب الجهاز التنفسي للإنسان فضلا عن عدم معرفة علاج نهائي له حتى الآن، أما فيروس كورونا المستجد فيتمثل في سلالة جديدة لم تكشف إصابة البشر بها سابقا (منظمة الصحة العالمية، 2021).

2.2. طريقة انتشار فيروس كورونا:

يمكن انتقال عدوى الأمراض التنفسية عن طريق قطيرات مختلفة الحجم على النحو التالي: إذا زاد قطر جسيماتها على ما يتراوح بين 5 و10 ميكرومترات فيشار إلى هذه الجسيمات باسم القطيرات التنفسية. أما إذا كان قطرها يساوي 5 ميكرومترات أو أقل فيشار إليها باسم نوى القطيرات. بالنسبة للعدوى بالفيروس المسبب لمرض كوفيد-19 تنتقل أساسا من شخص إلى آخر عن طريق القطيرات التنفسية والمخالطة.

ومنه يمكن القول أن عدوى كوفيد 19، تنتقل عن طريق القطيرات عندما يختلط شخص مصاب تظهر لديه أعراض تنفسية (مثل السعال أو العطس) بأشخاص آخرين في حدود مسافة متر واحد على الأقل، مما يجعل هؤلاء الأشخاص عرضة لخطر تعرض أغشيتهم المخاطية (الفم والأنف) أو ملتحمتهم (العين) لقطيرات تنفسية، يحتمل أن تكون معدية، والتي تفرز نتيجة سعال أو عطس أو تكلم ذلك الشخص المصاب. كما وقد تنتقل العدوى أيضا عن طريق أدوات ملوثة توجد في البيئة المباشرة المحيطة بالشخص المصاب بالعدوى.

وعليه، فإن العدوى بالفيروس المسبب لمرض كوفيد-19 يمكن أن تنتقل "إما عن طريق الاحتكاك المباشر بأشخاص مصابين بالعدوى، أو الاحتكاك غير المباشر بملامسة أسطح موجودة في البيئة المباشرة المحيطة، أو أدوات مستخدمة على الشخص المصاب بالعدوى (مثل سماعة الطبيب أو الترمومتر). لذلك، ينصح باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة كالابتعاد عن الأشخاص المصابين والحفاظ على مسافة متر واحد على الأقل منهم" (منظمة الصحة العالمية، طرق انتقال الفيروس المسبب لمرض كوفيد -19، 2020).

3.2. حصيلة الإصابات والوفيات بفيروس كورونا المستجد:

يعتبر كوفيد- 19 المستجد، فيروس عالمي سريع العدوى والانتشار، حيث شهدت معدلات الإصابة بهذا الفيروس منذ ظهوره في أواخر عام 2019، وانتشارها على الصعيد العالمي في 2020 إلى غاية اليوم نموا متسارعا إذ أظهرت بيانات مجمعة أن إجمالي الإصابات وصل لأزيد من 237.7 مليون إصابة حتى شهر أكتوبر 2021 في أنحاء العالم، فيما حصد هذا المرض أرواحا بأكثر من 4.8 مليون شخص (Worldometers.info). والشكل رقم (01) يعرض لنا حصيلة إنتشار الإصابة بالفيروس وكذا الوفيات على مستوى قارات العالم، بينما يعرض الشكل رقم (02) عدد الإصابات بفيروس كورونا في بعض الدول العربية خلال شهر أكتوبر 2021.

الشكل 1: عدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا خلال شهر أكتوبر 2021

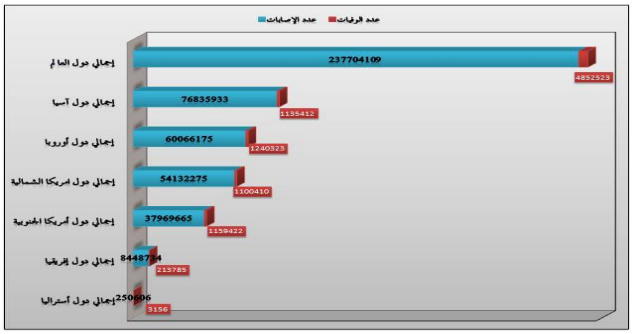

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على:
https://www.worldometers.info/coronavirus

الشكل 2: عدد الإصابات بفيروس كورونا في بعض الدول العربية خلال شهر أكتوبر 2021

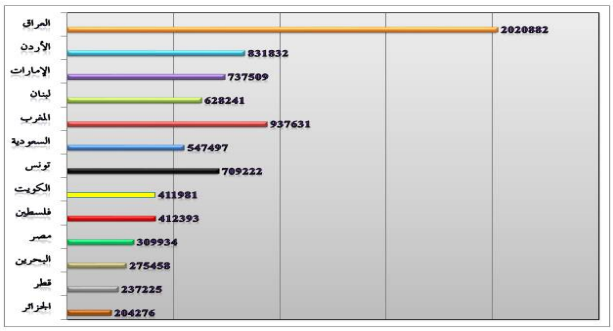

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على:
https://www.worldometers.info/coronavirus

بناء على بيانات الشكل رقم (02)، نلاحظ أن العراق يتصدر قائمة الدول العربية من حيث عدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا المسبب لعدوى "كوفيد-19 المستجد"، ما يمثل المستوى الـ22 عالميا بنحو 2 مليون إصابة و22509 حالة وفاة. يليه المغرب في المركز الثاني عربيا والـ37 عالميا بـ937631 إصابة مؤكدة بالفيروس و14413 ضحية، بينما يحتل الأردن المرتبة الثالثة عربيا والـ41 عالميا بـ831832 إصابة و10789 وفاة، في حين جاءت الإمارات في المرتبة الرابعة عربيا بـ737509 حالة إصابة مؤكدة، منها 2111 حالة وفاة. وتتمركز المملكة العربية السعودية في الموقع السابع في القائمة العربية من حيث عدد الإصابات بـ547497 حالة، وتحتل المرتبة الخامسة من حيث عدد ضحايا المرض بـ8739 متوفين، وتأتي مصر في الترتيب العاشر من حيث حصيلة الإصابات بـ309934 حالة، وتحتل الموقع الثاني من حيث الوفيات بـ17584 حالة. وتحتل البحرين الموقع الـ82 عالميا والـ13 عربيا من حيث الإصابات بـ275458 حالة، بينها 1390 وفاة، في حين تعد قطر الدولة الـ86 في العالم والـ14 عربيا في قائمة الإصابات بـ237225 حالة فيروس مؤكدة و607 حالة وفاة. أما المركز الـ15 عربيا من حيث المصابين بفيروس كورونا فهو من نصيب الجزائر التي تعد كذلك الـ89 في العالم بـ 204276 حالة مؤكدة وبـ 5843 ضحية.

3. التداعيات العالمية الاجتماعية والاقتصادية جراء تفشي فيروس كورونا:

1.3. البيئة الاجتماعية الدولية في ظل جائحة كورونا:

إن الآثار الاجتماعية الناجمة عن فيروس كورونا المستجد ساهمت في نشوب تغيير اجتماعي رهيب في ظرف زمني قصير جدا حيث انتشرت عدة آفات ومشاكل اجتماعية منها مشكلة ارتفاع الأسعار وغلاء السلع، مشكلة البطالة لدى ذوي الدخل المنخفض واليومي لدى الفئات التي تمارس عملا خاصا ارتفاع حصيلة الفقر في المجتمع، فضلاعن مشاكل اجتماعية أخرى كالعنف الأسري والمشاكل الزوجية...إلخ ذلك من المشاكل الناجمة جراء هذه الجائحة (مهري، 2021، صفحة 182).

ومما لا شك فيه أن الاجراءات الاحترازية المتخذة تقريبا في أغلب دول العالم للحد من انتشار الفيروس، والتي بشأنها يتم فرض حظر التجوال الكلي أو الجزئي، وذلك وفقالحدة انتشار المرض بكل دولة، تعد عائقا أمام قطاع الأعمال بجميع مجالاته، خاصة أصحاب المهن الحرة، أو العمالة غير المنتظمة، ناهيك عن تسريح بعض العمالة في العديد من المجالات لتخفيض تكاليف العمل للتصدي لانخفاض العوائد، وشلل قطاع الأعمال بأكمله، وتعد تلك الفئة معرضة بشكل أكثر خطرا لصدمات العرض والطلب الجارية، والتضييق الشديد في الظروف المالية، وقد يواجه البعض عبء دين لا يمكن الوفاء به. فهناك نحو ملياري شخص في وظائف غير رسمية معظمهم في الدول النامية، وعشرات الملايين من العمال الذين يعملون في الوظائف الغير رسمية والذين تأثروا بسبب جائحة فيروس كورونا، ذلك وبالرغم من ضخ حوالي 8 تريليونات دولار على مستوى العالم ككل. حيث تعد العمالة اليومية والغير منتظمة وأصحاب المهن الحرة والحرف؛ الشرائح الأكثر عرضة للخطر، إذ تشير الإحصائيات إلى أن انخفاض الدخل أو الاستهلاك للمواطنين في ظل تلك الجائحة سيؤدي إلى أول زيادة في معدل الفقر العالمي منذ عام 1990، وفي هذا الصدد توصلت دراسة أجرتها جامعة الأمم المتحدة إلى أن الجائحة يمكن أن تدفع ما بين 420 و580 مليون شخصا آخرا، أو 8% من سكان العالم إلى حالة الفقر المدقع، وذلك استنادا إلى السيناريو الأكثر تطرفا المتمثل في انخفاض الدخل أو الاستهلاك بنسبة 20% حول العالم (الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، 2020، الصفحات 23- 24).

2.3. البيئة الاقتصادية العالمية في ظل جائحة كورونا:

إن لتداعيات انتشار فيروس كورونا "كوفيد-19 المستجد" آثار بالغة على صعيد الاقتصاد العالمي، فخلال فترة قصيرة نسبيا انخفض النشاط الاقتصادي إلى درجة قريبة من الصفر، باستثناء القطاعات الأساسية. وهو ما لم يطرأ في دولة واحدة أو منطقة واحدة فقط، بل بلغ جميع قارات العالم ولم يقتصر على قطاعات معينة فقط، بل إن قوائم القطاعات المعرضة للمخاطر توسعت لتشمل جل القطاعات الإنتاجية، المادية وغير المادية، والتي توقفت اليوم بشكل شبه كلي ولفترة غير محددة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، صفحة 30).

فمنذ ظهور فيروس كورونا المستجد واكتساحه دول العالم، دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود اقتصادي لم يشهد لها مثيل، ومع إعلان منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 أن هذا الفيروس يعتبر جائحة عالمية، ومع اتخاذ الدول استراتيجية الإغلاق العام الكبير وفرض التباعد الاجتماعي كإجراء احتوائي لمنع انتشار الفيروس، أصبحت تمثل جائحة اقتصادية أيضا. والجدير بالإشارة أن هذا الركود الاقتصادي العالمي يختلف عن الأزمات الاقتصادية العالمية السابقة في عدة جوانب (أحمد حنفي، 2020، صفحة 361):

أولا: أنه نتاج أزمة صحية وليس نتاج أسباب سياسية أو اقتصادية او حروب؛

ثانيا: في ظل أزمة الكساد الكبير والأزمة المالية العالمية، استغرق حدوث الركود ثلاث سنوات حتى تتدهور المؤشرات الاقتصادية، إذ انهارت البورصات وانكمش الناتج وارتفعت معدلات البطالة، وتجمدت حركة الائتمان والاستثمار، فضلا عن إفلاس العديد من الشركات، بينما في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية استغرق الأمر ثلاث أسابيع فقط؛

ثالثا: تطلبت معالجة الازمات الاقتصادية السابقة دور الدولة في تبني سياسات تحفيز الطلب الكلي لتشجيع النشاط الاقتصادي، أما في ظل هذه الازمة تعتمد الدول على اجراءات احتوائية لمنع اتساع رقعة انتشار الفيروس بصورة أكبر، مما يزيد من صعوبة تحفيز النشاط الاقتصادي، حيث تشمل هذه الإجراءات الإغلاق الجزئي أو التام، القيوم على التجمعات، حظر التنقل، التباعد البدني والاجتماعي.

يمكن تلخيص أبرز التداعيات الاقتصادية على المستوى العالمي في العناصر التالية:

1.2.3. اتجاهات النمو الاقتصادي العالمي:

قبل التطرق إلى تداعيات تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، تجدر الإشارة إلى أن معدلات نمو هذا الأخير قد شهدت تباطؤا ملحوظا في قيمها حتى قبل ظهور الفيروس، ويعزى ذلك إلى جملة التحديات التي واجهت الاقتصاد العالمي والمتمثلة في التوترات التجارية بين أكبر الاقتصادات الدولية، أي الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى المخاطر الجيوسياسية، فضلا عن تقلب الأوضاع في بعض دول العالم (الوليد، 2020، صفحة 6).

الشكل 3: توقعات المنظمات الدولية حول نمو الاقتصاد العالمي لعام 2021 (%)

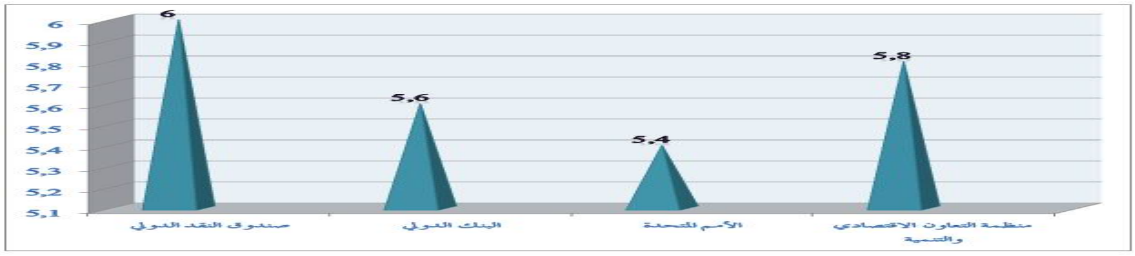

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على نشرية: صندوق النقد العربي، **"تقرير آفاق الاقتصاد العربي"**، الإصدار الرابع عشر، 2021، ص ص 4-6.

حسب آخر تحديثات لتوقعات صندوق النقد الدولي حول نمو الاقتصاد العالمي، وفقا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أفريل من عام 2021 ،«ينتظر نمو الاقتصاد العالمي بحوالي 6 في المائة عام 2021 ، فيما،يتوقع تراجع هذا المعدل إلى 4.4 في المائة عام 2022. واعتبر التقرير أن توقعات عامي 2021 و2022 أقوى مما كانت عليه في إصدار أكتوبر 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، باعتبار أن هذه التوقعات تأخذ بعين الاعتبار الدعم المالي الإضافي في عدد من الاقتصادات الكبيرة، والانتعاش المتوقع نتيجة التوسع في إنتاج واستخدام اللقاحات خاصة خلال النصف الثاني من عام 2021. كما وأشار التقرير إلى تباين مسارات التعافي الاقتصادي، حيث تكبدت بعض الدول خسائر كبيرة جراء الجائحة وبالأخص تلك التي تعتمد على العائدات من قطاع السياحة وصادرات السلع الأولية، وتلك التي لديها حيز سياسات محدود للاستجابة للجائحة، نظرالكون العديد من هذه الدول تشهد وضعا ماليا غير مستقرا، ولديها قدرة أقل للاستجابة لمتطلبات دعم سياسات الرعاية الصحية وسبل دعم العيش.

على مستوى السياسات، من المتوقع بقاء السياسات المالية التيسيرية ولكن مع انخفاض متوقع في العجز المالي مع تحسن مستويات الإيرادات العامة، خاصة في الدول المصدرة للسلع الاساسية في ظل الارتفاع النسبي لأسعارها في الاسواق الدولية، وهذا بفعل التعافي المتوقع للنشاط الاقتصادي، والانسحاب التدريجي من حزم التحفيز. كما يتوقع استمرار السياسات النقدية التوسعية من خلال بقاء أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة حتى نهاية عام 2022 لتوفير السيولة اللازمة لدعم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

على صعيد آخر، تشير التقديرات إلى أن الجائحة أدت إلى وقوع ما يقرب من 95 مليون شخص إضافي تحت خط الفقر المدقع في عام 2020. علاوة على ذلك، كانت خسائر التعليم أكثر حدة في الدول منخفضة الدخل والدول النامية، التي واجهت صعوبات أكبر في التعامل مع حالات إغلاق المدارس، وخاصة بالنسبة للطالبات والطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض. من شأن هذه التأثيرات غير المتكافئة في تلقي التعليم أن تعمق كذلك من مستويات التفاوت في توزيع الدخل. في السياق ذاته، توقع البنك الدولي أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.6 في المائة في عام 2021، بما يمثل أقوى وتيرة له بعد ركود اقتصادي هو الأعمق على مدار الثمانين عاما السابقة نتيجة تفشي فيروس كورونا. يعود النمو المتوقع هذا العام إلى انتشار عملية إنتاج وتوزيع اللقاحات والانتعاش المسجل في عدد من الاقتصادات الكبرى. رغم ذلك سيبقى تحقيق الناتج الإجمالي العالمي المتوقع هذا العام أقل بنحو 2 في المائة تقريبا مقارنة بالمعدل المتوقع ما قبل الجائحة. كما ويشير البنك الدولي إلى تعافي قوي للاقتصادات المتقدمة، حيث من المتوقع نمو اقتصادات المجموعة بنسبة 5.4 في المائة خلال العام الجاري وسط نمو قوي لبعض الاقتصادات الكبرى مثل الاقتصاد الأمريكي الذي من المتوقع أن يسجل نموا بنسبة 8.5 في المائة. في المقابل، من المتوقع نمو مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة بنسبة 5.9 في المائة في عام 2021، مدعومة بتأثير ارتفاع أسعار السلع الأولية وزيادة مستويات الطلب.

من جانبها، توقعت الأمم المتحدة في تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية" الصادر في شهر جوان، نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.4 في المائة في عام 2021 مقابل انكماش سجله بنسبة 3.6 في المائة العام الماضي. يأتي تعديل توقعات النمو على ضوء تحسن آفاق النمو الاقتصادي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين على وجه الخصوص كونهما يمثلان أكبر اقتصادين على مسار التعافي الاقتصادي من الجائحة على مستوى العالم. فيما لا تزال مسارات التعافي في العديد من الدول الأخرى هشة وغير مؤكدة، حيث من المتوقع أن تمتد مسارات التعافي في هذه الدول حتى عام 2022 أو2023. كما وحذرت الأمم المتحدة من أن الجائحة قد أوقعت نحو 130 مليون نسمة تحت براثن الفقر، أغلبهم من الإناث والشباب

والمجتمعات الهشة. كما زادت بشكل كبير من مستويات عدم المساواة حيث أوقعت 58 مليون امرأة تحت خط الفقر المدقع. من زاوية أخرى، أوضحت الأمم المتحدة التفاوت الكبير في مستويات الدعم الحكومي ما بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، حيث شكل متوسط نصيب الفرد من دعم السياسات المقدم في الاقتصادات المتقدمة مستويات أعلى 580 مرة مقارنة بمثيله في الدول النامية، في حين أن متوسط نصيب الفرد من الناتج في الاقتصادات المتقدمة يفوق مثيله في الدول النامية بنحو30 مرة فقط، وهو ما يبرز أهمية التضامن العالمي وتوفير الموارد اللازمة لدعم الاقتصادات الأكثر فقرا.

من حيث الأولويات على صعيد السياسات، شددت الأمم المتحدة على أهمية التركيز على توجيه الانفاق الحكومي إلى تعزيز الاستثمارات، حيث تم التركيز خلال الفترات الماضية على دعم دخول الأسر والشركات للتغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الأزمة من خلال تدابير ضخ السيولة التي أدت في بعض الدول إلى ظهور فقاعات في أسعار الأصول، بينما يتعين حاليا توجيه الموارد الحكومية نحو الاستثمارات التي من شأنها دعم القدرات الانتاجية وضمان مسارات أكثر استدامة للنمو الاقتصادي. وفي السياق ذاته، توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن يبلغ النمو الاقتصادي العالمي 5.8 في المائة عام 2021، وهو تعديل تصاعدي كبير بالمقارنة مع التوقعات الاقتصادية الصادرة عن المنظمة في شهر جانفي 2021 البالغة 4.2 في المائة لعام 2021، وقد أدى طرح اللقاحات في العديد من الاقتصادات المتقدمة إلى تحسن آفاق النمو الاقتصادي، إضافة إلى الأثر الإيجابي لسياسات التحفيز الضخمة على مستوى المالية العامة من قبل بعض الاقتصادات الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. في المقابل، توقعت المنظمة انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 4.4 في المائة عام 2022، مشيرة إلى أنه رغم التحسن في توقعات النمو، إلا أن الدخل العالمي سيظل أقل بنحو 3 تريليونات دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2022 مقارنة بالمستويات المتوقعة قبل اندلاع الأزمة.

تأسيسا على ما تقدم، فإنه من المرجح أن تظل آفاق الاقتصاد العالمي متفاوتة وتعتمد بشكل كبير على فعالية برامج التطعيم وسياسات الصحة العامة، الأمر الذي من شأنه يسهم في تعافي بعض الدول بشكل أسرع من غيرها. وفي هذا الإطار، من المتوقع أن يستغرق أمد التعافي في كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية حوالي 18 شهرا، فيما يتوقع أن يستغرق التعافي وقتا أطول في أوروبا إلى ما يقرب من 3 سنوات، ويمتد أجله في بعض الدول النامية مثل المكسيك وجنوب إفريقيا إلى ما بين 3 و 5 سنوات. وفي هذا الصدد، تشهد آفاق الاقتصاد العالمي تحسنا بشكل كبير في الاقتصادات المتقدمة، حيث سمح توفير اللقاح بشكل فعال بالتخفيف التدريجي للقيود على مزاولة بعض الأنشطة كثيفة الاتصال. كما تستفيد هذه الدول أيضا من الحوافز المالية الإضافية الم ، تبناة هذا العام لتعزيز الطلب، وتقليل الطاقة الفائضة، وتقليل مخاطر استمرار التأثيرات على المدى الطويل من الوباء. وقد أشارت المنظمة إلى أن الدول التي سارعت إلى توفير اللقاح لسكانها وتمكنت من السيطرة على العدوى من خلال استراتيجيات الصحة العامة الفعالة، تشهد اقتصاداتها تعافي أسرع سواء على مستوى الناتج أو أسواق العمل، حيث تشهد هذه الدول زيادة في معدلات التوظيف بما في ذلك القطاعات الأكثر تأثرا بالجائحة مثل السياحة، على غرار الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية. في المقابل، تسير حملات التلقيح بوتيرة أبطا في عدد من الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة والدول منخفضة الدخل.

في النهاية، من المتوقع في العام المقبل سحب تدريجي لإجراءات الدعم المالي، رغم ذلك سيساعد تحسن الثقة وتقليل قيود الصحة العامة على تشجيع الأسر على مواصلة الإنفاق. في حين يختلف الوضع في العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة، حيث سيؤدي تباطؤ وتيرة انتشار التلقيح، واحتمالات تفشي العدوى وتدابير الاحتواء المرتبطة بها، إلى تباطؤ مسارات النمو لبعض الوقت، خاصة عندما يكون حيز السياسات محدودا (صندوق النقد العربي، 2021، الصفحات 4 -7).

الشكل 4: معدلات النمو الاقتصادي للاقتصادات الكبرى في ظل تفشي فيروس كورونا (%)

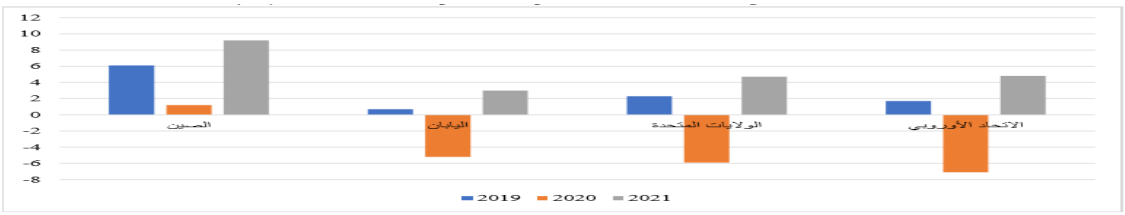

المصدر: الوليد أحمد طلحة، **"التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية"**، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2020، ص8.

2.2.3. الطلب العالمي:

ظهر فيروس كورونا في وقت كانت تحتل فيه الصين - ولا زالت- مكانة اقتصادية مرموقة في الاقتصاد العالمي، ومن ثم انتشر إلى أكبر الاقتصاد ات مساهمة وأكثرها تأثيرا على نمو الاقتصاد العالمي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والاتحاد الأوروبي الذين تبلغ مساهمتهم مجتمعة حوالي 55 بالمائة من الناتج الاجمالي العالمي، وأكثر من 60 في المائة من إجمالي التصنيع العالمي، وحوالي 50 في المائة من الصادرات المصنعة حول العالم. بالتالي فإن أية صدمات خارجية تؤثر على الدول آنفة الذكر، تنعكس تداعياتها على سلاسل العرض في باقي دول العالم، بما في ذلك تلك التي تعتبر خالية من تفشي الفيروس في أراضيها والتي يقع أغلبها في النصف الجنوبي للكرة الأرضية. إن تفشي الفيروس يساهم في تباطؤ الطلب العالمي كونه يخلق نوع من الهلع وعدم اليقين على مستوى القطاع العائلي وقطاع الأعمال باستثناء الطلب على المستلزمات الطبية والأجهزة والأمصال الذي من المتوقع أن يزداد بشكل كبير مقارنة بالطلب على السلع والخدمات الأخرى التي تأثرت بالفيروس مثل النفط، وخدمات السياحة والنقل الجوي، وتقييد حركة السلع والمسافرين عبر الحدود حتى في دول الاتحاد الأوروبي. كما تمثل منتجات وصادرات الدول الكبرى المتأثرة بتفشي فيروس كورونا، مدخلات تصنيع لبعضها البعض ولدول العالم الأخرى. بالتالي فإن أي صدمة عرض تنتج عن الوباء سوف تصيب العالم ككل، من خلال العدوى عبر سلاسل القيمة الدولية وبالأخص السلع الوسيطة.

من زاوية، تمتد تداعيات الفيروس لتصيب جانب العرض العالمي من خلال محركات الطاقة الإنتاجية (العمالة، ورأس المال) التي أصبحت غير مستغلة بكامل طاقتها الإنتاجية طيلة فترة تفشي المرض، نتيجة للسياسات الاحترازية والتدابير الوقائية الم ، تخذة مثل عمليات الحجر الصحي، وحظر التجوال في عدد من الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة، ونتيجة لحالات الإصابة والوفيات التي تركت أثرا على الأداء الاقتصادي خلال الربع الأول من عام 2020. وفي نفس السياق، يعتبر قطاع تصنيع السلع المعمرة (السيارات، الأدوات الإلكترونية والكهربائية، ... إلخ) من القطاعات الرئيسة في العالم، بالأخص في الاقتصادات الناشئة التي يتمركز أغلبها في شرق آسيا مثل الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية التي في الأساس من أوائل الدول التي أصابها الوباء، بالإضافة إلى الشركات الصناعية الكبرى في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. وعليه فإن انقطاع الإمدادات نتيجة لتفشي الفيروس، من المتوقع أن يؤدي إلى تباطؤ العملية الإنتاجية، مما يؤدي إلى صدمات عرض أكبر في دول العالم (الوليد، 2020، الصفحات 8 -9).

3.2.3. التجارة الدولية:

تشير أغلب المؤشرات إلى استمرار انخفاض وتيرة التجارة الدولية أكثر مما كانت عليه خلال الأزمة المالية العالمية، وهذا بسبب تعطل سلاسل القيمة العالمية والتي تستحوذ على نصف التجارة العالمية، وكذلك توقف السفر عبر العالم. ولأن الصين كما ذكر سابقا هي ورشة العالم ومركز التصنيع العالمي للعديد من الصناعات الدولية، حيث تمثل الصادرات

الصينية ما نسبته 12.8% من إجمالي الصادرات العالمية للسلع بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فإن التباطؤ في الإنتاج الصيني له تداعيات على أي دولة تعتمد صناعتها على الموردين الصينيين، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ضعف في سلاسل التوريد على مستوى العالم، نذكر على سبيل المثال لا الحصر شركة "فوكس كوم" للإلكترونيات الصينية، التي تعد أكبر مصنع للمكونات الإلكترونية في العالم و التي تزود العديد من شركات البرمجيات والهواتف النقالة مثل: (apple inc, amazon, dell, intell, ciscom, mottorolla) وغيرهم من الشركات الأخرى. ووفقا لتقديرات نشرتها الأونكتاد في 4 مارس 2020، أن تباطؤ التصنيع في الصين بسبب تفشي فيروس كوفيد-19 عطل التجارة الدولية، وأن أكثر الأنشطة تضررا هي: الاجهزة الدقيقة، الآلات، السيارات، معدات الاتصال. أما الدول الأكثر تضررا فهي: الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وكوريا وفيتنام وسنغافورة (أحمد حنفي، 2020، صفحة 362).

ومن المتوقع تعافي حركة التجارة الدولية سواء على مستوى التجارة السلعية أو بعض أنشطة تجارة الخدمات، التي يتوقع أن تقود النمو المسجل في تدفقات هذا النوع من التجارة حتى نهاية أفق التوقع في عام 2022، في ظل الاحتمال الكبير لاستمرار إجراءات التباعد الاجتماعي؛ وما يفرضه ذلك التوجه نحو المزيد من عمليات التجارة الإلكترونية. رغم ذلك ستبقى مسارات التجارة الدولية مقيدة خلال أفق التوقع باستمرار التوترات التجارية ما بين الاقتصادات الكبرى (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 11).

4.2.3. الأسواق المالية:

في شهر فيفري 2020 ، انخفضت سوق الأسهم بشكل حاد بخسارة تقدر بنحو 30% من قيمتها السوقية، ما نجم عنه خسائر هائلة في الأسواق المالية جراء تداعيات فيروس كورونا (بوروبة، 2021، الصفحات 200 -201).

5.2.3. أسواق النفط العالمية:

نتيجة تراجع الإنتاج العالمي جراء تفشي جائحة كورونا وانخفاض الطلب في الأسواق النفطية، عرفت أسعار النفط انخفاضا محسوسا في معدلاتها. وفيما يلي عرض لمختلف التطورات، التي طرأت على هذه الأسعار منذ تفشي الوباء إلى يومنا هذا:

الجدول 1: المعدل الأسبوعي لأسعار سلة أوبك، خلال الفترة (2019- 2021) (دولار/برميل)

الشهر	الأسبوع	2019	2020	2021	الشهر	الأسبوع	2019	2020	2021
جانفي	1	58.0	68.9	52.7	جويلية	1	63.9	43.4	74.3
	2	59.3	65.6	55.2		2	66.0	43.5	74.2
	3	60.8	64.4	54.9		3	64.7	43.9	71.2
	4	60.5	60.3	54.8		4	64.3	43.2	73.9
فيفري	1	61.9	55.2	57.4	أوت	1	58.6	44.7	-
	2	63.1	55.3	60.3		2	59.0	45.1	-
	3	66.2	57.9	62.6		3	60.1	45.1	-
	4	65.0	53.6	63.9		4	59.7	45.7	-
مارس	1	65.1	51.3	63.9	سبتمبر	1	59.4	44.7	-
	2	66.6	34.7	67.1		2	61.5	40.2	-
	3	67.2	28.7	65.8		3	65.7	40.9	-
	4	66.8	25.7	62.3		4	63.1	41.5	-
أفريل	1	68.8	22.3	61.2	أكتوبر	1	59.2	40.5	-
	2	70.4	18.9	63.3		2	59.7	41.0	-
	3	70.5	14.1	64.4		3	60.7	41.1	-

	4	73.1	14.9	64.6		4	61.0	38.2	-
ماي	1	73.5	21.5	66.8	نوفمبر	1	62.3	38.5	-
	2	75.6	24.1	66.8		2	62.7	42.0	-
	3	76.3	28.6	66.3		3	63.3	43.1	-
	4	73.9	29.1	67.5		4	64.1	46.1	-
جوان	1	73.6	35.2	69.4	ديسمبر	1	63.7	47.1	-
	2	73.8	37.0	70.7		2	65.8	48.5	-
	3	71.0	37.3	72.2		3	67.7	50.0	-
	4	74.9	38.4	73.6		4	68.3	50.2	-

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- أوابك، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية، أوت 2021، 5،
- أوابك (2020)، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 47، العدد الأول، 2020، 22.

بناء على معطيات الجدول أعلاه، نجد أن الأربعة أشهر الأولى من عام 2019 شهدت ارتفاعا متواصلا في الأسعار، أي من 58.7 دولار/برميل في شهر جانفي، وهو أدنى مستوى لها خلال عام 2019، لتصل إلى 70.8 دولار/برميل في شهر أفريل، وهو أعلى مستوى لها خلال نفس العام، وانخفضت أسعار سلة خامات أوبك بعد ذلك ليصل المعدل الشهري إلى 62.9 دولار/برميل في شهر جوان، ثم واصلت مستويات الأسعار تذبذبها تارة نحو الارتفاع وتارة أخرى نحو الانخفاض حتى شهر نوفمبر 2019 الذي شهد ارتفاعا بنحو 3 دولار للبرميل عن الشهر السابق ليبلغ 62.9 دولار/برميل، واستمر الارتفاع في نهاية العام ليصل المعدل الشهري لسعر سلة خامات أوبك إلى 66.5 دولار/برميل في ديسمبر 2019.

شهدت السوق النفطية في عام 2020 صدمات متزامنة في الطلب والعرض. إذ تعرض الطلب على النفط لصدمة قوية في الربع الأول من عام 2020 بسبب تفشي كوفيد- 19 في الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، ما أثر بقوة على الأسعار، فانخفض سعر خام برنت إلى 58 دولارا للبرميل في شهر جانفي، ثم إلى 45.2 دولارا للبرميل في فيفري.

في النصف الأول من عام 2020 دفعت إجراءات الإغلاق، وتدابير التباعد الاجتماعي إلى تجنب استخدام النقل أو التقليل منه، فانخفض الطلب على المنتجات النفطية بدرجة كبيرة أدت إلى أكبر وفرة نفطية في التاريخ، وخلال الربع الأول من نفس العام تراجع طلب الصين على النفط بنسبة 13% (الأمم المتحدة، 2020، صفحة 21). وخلال شهر نوفمبر ارتفعت الأسعار بنسبة 6.3% (2.5 دولار للبرميل) مقارنة بشهر أكتوبر من نفس السنة، ليصل إلى 42.6 دولار للبرميل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الأنباء الإيجابية عن لقاحات فيروس كورونا المستجد (Covid-19) التي أنعشت التفاؤل بشأن تعافي الطلب على النفط في الأشهر المقبلة، فضلا عن الطلب القوي على النفط الخام في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وتحديدا في الصين والهند، ومع ذلك شكل ضعف هوامش التكرير، وفائض المعروض من النفط الخام، وارتفاع مستويات المخزونات الأمريكية، ضغط هبوطي على الأسعار خلال شهر نوفمبر 2020 (أوابك، 2021، صفحة 16).

، لوحظ أن المتوسط الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر جويلية 2021 قد قفز إلى 73.53 دولار للبرميل، أي بنسبة زيادة تبلغ نحو 2.3% مقارنة بالشهر السابق، كما يتوقع ارتفاع المتوسط السنوي لسعر سلة خاماتها في عام 2021 إلى 65.49 دولار للبرميل، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 57.9% مقارنة بعام 2020. وذلك حسب آخر التقديرات والتوقعات للمنظمة، وجدير بالذكر أن معدل أسعار سلة خامات أوبك قد ارتفع خلال شهر جويلية 2021 بنسبة 7.4% (أي 5 دولار للبرميل)، مقارنة بالشهر السابق، ليصل إلى 71.9 دولار للبرميل وهو أعلى متوسط شهري له منذ شهر أكتوبر 2018 ، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسواق العقود الآجلة، وتعزيز سوق النفط الخام العالمي وسط ارتفاع طلب مصافي التكرير على النفط

الخام، وتوقع حدوث مزيد من التحسينات في الطلب في قطاع النقل خلال موسم القيادة الصيفي، مع قيام الدول بتخفيف القيود على الحركة (أوابك، النفايات البلاستيكية الثروات المستدامة غير المستغلة في الدول العربية، 2021، صفحة 24).

من زاوية أخرى، يشير منحنى العقود الآجلة (الشكل 02) إلى أن السوق تتوقع ارتفاع أسعار النفط ببطء، بحيث لا تصل إلى 45 دولارا للبرميل قبل نهاية عام 2022. وسيسفر عن هذا انخفاض ضخم في الدخل بدول مجلس التعاون الخليجي (أرزقي، يوتنغ فان، و نغوين، 2020).

الشكل 5: السعر الفوري وتوقعات أسعار خام برنت

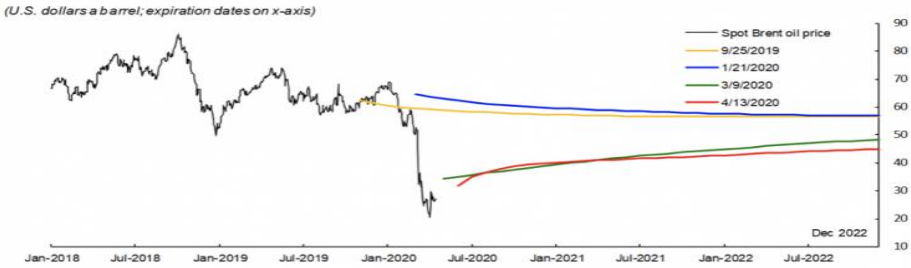

المصدر: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/coping-covid-19-and-oil-price-collapse-gulf-cooperation-council, أرزقي رباح وآخرون، **"التأقلم مع جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط في مجلس التعاون الخليجي"**، تاريخ الإطلاع: 2021/10/08.

أما بالنسبة للطلب والعرض في السوق النفطية، فإن التقديرات الأولية حسب منظمة الأوابك تشير إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2021، ليصل إلى نحو 95.3 مليون برميل/ يوميا، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 2.7% مقارنة بمستويات الربع السابق. حيث ارتفع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 4.8% ليصل إلى نحو 44.6 مليون برميل/يوميا، كما ارتفع طلب باقي دول العالم بنسبة 1% ليصل إلى نحو 50.7 مليون ب/ي.

كذلك، يتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2021 ليصل إلى نحو 98.2 مليون ب/ي، مع ارتفاع طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى نحو 45.6 مليون ب/ي، وارتفاع طلب باقي دول العالم إلى نحو 52.6 مليون ب/ي (أوابك، النفايات البلاستيكية الثروات المستدامة غير المستغلة في الدول العربية، 2021، الصفحات 24 -25).

الشكل 6: إنتاج النفط الصخري وعدد الحفارات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية

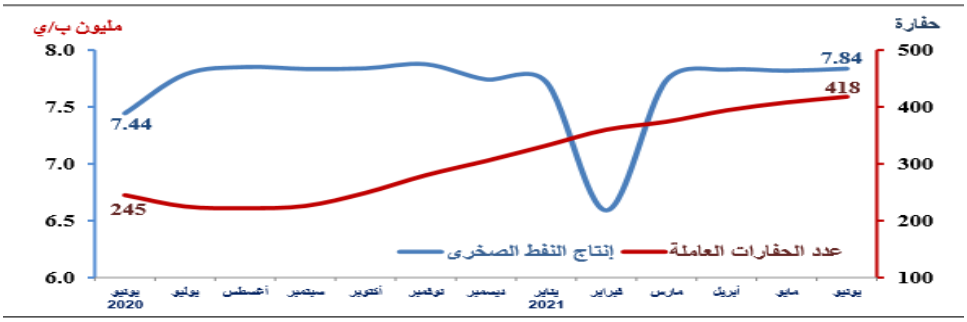

المصدر: أوابك، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية، أوت 2021، ص2.

بناء على الشكل الموضح أعلاه، نلاحظ أن إنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة قد ارتفع خلال شهر جويلية 2021 بمقدار 18 ألف ب/ي فقط مقارنة بالشهر السابق، ليصل إلى 7.836 مليون ب/ي، ويتوقع ارتفاعه خلال شهري جويلية وأوت 2021 ليصل إلى 7.907 مليون ب/ي. وفي تطور آخر، ارتفع عدد الحفارات العاملة بمقدار 10 حفارات خلال شهر جويلية 2021 ليبلغ 418 حفارة (أوابك، النفايات البلاستيكية الثروات المستدامة غير المستغلة في الدول العربية، 2021، صفحة 25). وعلى العموم، فإن السبب الرئيسي وراء التعافي الأخير في أسعار النفط الخام يرجع إلى القرار الذي اتخذته

السعودية بخفض إنتاجها في المستقبل القريب من أجل دعم الأسعار، وخاصة وسط ظهور مخاوف جديدة بسبب موجة متجددة من عمليات الإغلاق، والقيود المفروضة على السفر في الاقتصادات الكبرى بدول أوروبا الغربية (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2021).

4. التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا على الدول العربية:

1.4. التداعيات الاجتماعية على اقتصاديات الدول العربية النفطية:

على الصعيد العربي وبالرغم من أن الوباء أقل حدة من المناطق الأخرى، إلا أن المنطقة العربية بها مستويات دخول متدنية للغاية، ومعدلات فقر مرتفعة نسبيا ، مما يزيد الأمر تعقيداويجعل من الصعب السيطرة على مجريات الأمور، حيث أفاد تقرير منظمة العمل الدولية بأنه بصرف النظر عن مكان الإقامة في العالم وعن القطاع الوظيفي، فإن الأزمة تلقي بآثار دراماتيكية على كاهل القوى العاملة في جميع أنحاء العالم. كما أوضح التقرير أنه من المتوقع أن تؤدي الأزمة إلى إلغاء 6.7% من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثاني من عام 2020 أي ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل، من بينها 5 ملايين في الدول العربية، بالإضافة إلى انهيار سوق النفط الذي تعتمد عليه منطقة الخليج العربي، حيث أدى انهيار الطلب على النفط بسبب تفشي فيروس كورونا، إلى وصول الأسعار في نهاية مارس لأدنى مستوى لها منذ 18 عاما. وصرحت منظمة الأوبك في 9 أبريل 2020 بتقليص الإنتاج النفطي بمقدار 10 ملايين برميل يوميا، أو 10% من الانتاج العالمي عما قبل الأزمة، على أن يتم تقليص الإنتاج إلى 8 ملايين برميل في الفترة ما بين جويلية وديسمبر من العام الجاري.

كما أشارت منظمة "ESCWA" أن 116 مليون شخصا في عشر دول عربية (41% من إجمالي السكان) فقراء و25% آخرون معرضون للفقر. وهذا يترجم إلى ما يقدر بنحو 250 مليون شخص قد يكونون فقراء من بين 400 مليون نسمة. كما أن الطبقة المتوسطة في الدول العربية غير المنتجة للنفط تقلصت من 45% إلى 33% كنسبة من السكان، ومثال على ذلك تعهد مصر في عام 2018 بتخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام 2020، والقضاء عليه بحلول عام 2030؛ ومع ذلك، أصدرت وكالة الإحصاء الوطنية المصرية تقريرا عن الوضع المالي للأسر للعام 2019 يتضح فيه أن 33% من 99 مليون شخص في مصر تم تصنيفهم على أنهم فقراء، مقارنة بـ 28% في عام 2015 كما نجد أيضا أنه وفقا لمعدل أجر المعيشة بالنسبة للدخل "A living wage" - والذي يسمح للفرد أو الأسرة بتوفير المأوى المناسب والطعام والضروريات الأساسية الأخرى- سيرتفع في العديد من تلك البلدان، فنجده في مصر يرتفع للأسرة المصرية من 2460 جنيه مصري شهريا بنهاية عام 2018، ليصل إلى 4100 جنيه مصري شهريا في عام 2021 ، وفقا لتوقعات الخبراء والنماذج الاقتصادية لموقع " Trading Economic" (الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، 2020، الصفحات 24- 25).

2.4. التداعيات الاقتصادية على اقتصاديات الدول العربية النفطية:

تجدر الإشارة إلى أنه وفي غضون أسابيع قليلة أثرت جائحة فيروس كورونا على اقتصادات المنطقة بطريقة مباشرة، فقد تلقى قطاع السياحة الضربة الأولى، مع إلغاء الكثير من الرحلات والخدمات السياحية في بعض الدول العربية التي تعتمد على السياحة كمورد أساسي للدخل ولخلق فرص العمل. بالإضافة إلى ذلك، فقد قامت المملكة العربية السعودية في 4 مارس 2020 بتعليق إصدار تأشيرات العمرة، وكذلك زيارة الحرم النبوي في المدينة المنورة بسبب انتشار فيروس كورونا.

وللحصول على فكرة أوضح حول أهمية قطاع السياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في بعض الدول العربية، فلا بد من معرفة أن هذا القطاع يساهم بشكل مباشر وغير مباشر بحوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، و14% في حالة الأردن، و12% في تونس و8% في المغرب. وبما أن السياحة قطاع يتطلب عمالة كثيرة، فإن الشلل شبه الكامل

لنشاطها الاقتصادي بسبب الأزمة العالمية الناتجة عن فيروس كورونا؛ يمثل ضربة قاسية للعمالة وسبل العيش لعدد كبير من الأسر (عميره فرناندث، 2020، الصفحات 2- 3).

قبل أزمتي جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط، كانت دول الشرق الأوسط تعاني تباطؤا في نموها الاقتصادي يرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط إلى مستويات أقل بكثير من السعر المفضل لتغطية النفقات وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، فمثال على ذلك الجزائر كانت تحتاج إلى 109 دولارات للبرميل، والسعودية إلى 83 دولارا للبرميل، أما مع سعر 20 إلى 30 دولارا للبرميل، فإن الفجوة باتت أكبر. ويعني ذلك أن كل أعضاء منظمة أوبك يجدون أنفسهم مجبرين على الاقتراض أو استنزاف الاحتياطات المالية.وستواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أيضاعجزا قيمته 140 مليار دولار إذا بقي سعر البرميل في حدود 30 دولارا، وهذا يتطلب تخفيضات كبيرة في الإنفاق العام واللجوء إلى الاقتراض (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي، 2020، صفحة 4).

أسفرت جائحة كورونا عن انكماش الاقتصادات العربية بنسبة 5.2 في المائة في عام 2020، كنتيجة للصدمات التي شهدها جانبي العرض والطلب الكلي في غالبية دول المنطقة العربية، حيث تعرضت الدول العربية المصدرة للنفط لصدمة مزدوجة نتيجة تراجع الأسعار العالمية للنفط بنسبة 35 في المائة، وانخفاض كميات إنتاجه بنسبة 11.4 في المائة نتيجة انخفاض مستويات الطلب على النفط، وهو ما أسفر في مجمله عن انكماش ملحوظ لناتج القطاع النفطي. في الوقت ذاته تأثرت القطاعات غير النفطية في هذه الدول بالتداعيات الناتجة عن إجراءات الإغلاق الكلي والجزئي، خاصة فيما يتعلق بقطاع الخدمات وهو ما أدى بدوره إلى تأثر أنشطة العديد من المؤسسات في القطاعين العام والخاص. من مجمل ما سبق يمكن القول أن الجائحة تسبب في انكماش الاقتصادات العربية المصدرة للنفط بنسبة 6.2 في المائة. مقابل ذلك، سجلت الدول المستوردة للنفط وبفضل تنوع هياكلها الاقتصادية نسبة انكماش أقل خلال عام 2019 تأثرا بالجائحة حيث بلغت 2.8 في المائة، فيما تأثر بعضها خلال العام ببعض التطورات الداخلية غير المواتية التي أثرت على مستويات النشاط الاقتصادي بخلاف جائحة فيروس كورونا. وكان الاقتصاد المصري الاستثناء الوحيد من الانكماش المسجل مع نموه بنسبة 2.5 في المائة عام 2020 مستفيدا من المرونة الاقتصادية التي اتاحها تركيز الدولة خلال السنوات السابقة على تنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية الناجحة (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 14). وستكون دول غنية مثل السعودية والإمارات وقطر التي تملك صناديق ثروة سيادية كبيرة واستثمارات ضخمة في أنحاء العالم، مضطرة إلى تقليص الإنفاق؛ فالسعودية، مثلا، وهي أكبر مصدر نفطي في العالم، أعلنت أنها ستقلل الإنفاق العام بنسبة 5%، وسترفع سقف المديونية من 30% إلى 50% من إجمالي الناتج المحلي، وصدرت تعليمات للدوائر الحكومية بتقليل الإنفاق بواقع 20%، وهذا سيجبر الحكومة على إيقاف مشاريع أو تعليقها، وسيؤثر ذلك سلبيا أيضا في المشاريع الضخمة التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي، 2020، الصفحات 4 -5).

وفي هذا السياق، أشارت **"وكالة بلومبيرغ"** إلى الصعوبات تواجهها السعودية في تمويل المشاريع والاستثمارات؛ ذلك أن 60% من الإيرادات لهذا العام كان يفترض أن تأتي من النفط. وتتوقع **"بلومبيرغ"** أن ينكمش الاقتصاد السعودي بنسبة تزيد على 3%. ومن الجدير بالذكر أن السعر المثالي لبرميل النفط السعودي، قبل عامين، كان نحو 83 دولارا للبرميل لتغطية الميزانية، وقد تستطيع السعودية التعايش مع سعر50 إلى 60 دولارا، لكنها ستواجه صعوبة في تنفيذ برامجها الحكومية بسعر

أقل من 30 دولارا، ففضلاعن تعليق المشاريع، اتبعت الحكومة في عامي2018 و2019 سياسات تقشفية وفرضت ضرائب ورسوما. ولا يزال الاقتصاد السعودي يعتمد على النفط بواقع 70% من الإيرادات.

ومن نفس المنطلق، ستضطر الحكومة الكويتية إلى تخفيض ميزانية العام المالي 2021/2020 بقيمة 13 مليار دولار، بسبب تفاقم عجز الميزانية، وتنص بعض التقديرات أن عجز ميزانية الدولة سيبلغ 29 مليار دولار على أساس سعر 55 دولارا للبرميل. ولكن بسبب تهاوي أسعار النفط، قد يتضاعف هذا العجز إلى 60 - 55 مليار دولار. وفي وقت سابق، خفضت **"ستاندرد آند بورز"** التصنيف الائتماني السيادي للكويت من المرتبة AA إلى المرتبة AA- مع نظرة مستقبلية مستقرة للتصنيف. وتتوقع الوكالة أن يكون للانخفاض الحاد في أسعار النفط آثار اقتصادية ومالية سلبية في الكويت خلال عامي 2020 و2021 ، وذلك نظرا إلى اعتمادها الكبير على صادرات النفط والغاز.

من زاوية أخرى تلقى اقتصاد دولة الإمارات ضربة موجعة وتكبد خسائر فادحة نتيجة تفشي فيروس كورونا المستجد بسبب إغلاق مرافق السياحة، ولا سيما في دبي التي تمثل جزءا كبيرا من إيرادات الدولة، فضلاً عن تراجع الإيرادات النفطية لإمارة أبوظبي، إضافة إلى فقدان عشرات الآلاف من الوظائف في مارس 2020 ، وتشير تقديرات إلى أن خسائر الاقتصاد الإماراتي ربما تزيد على 50 مليار دولار منذ انتشار فيروس كورونا. أما قطر فقد تأثرت بتداعيات تهاوي أسعار النفط ولكن بدرجة أقل، وخاصة أنها تعتمد على إيرادات الغاز الطبيعي المسال بالدرجة الأولى الذي زاد سعره عقب تهاوي النفط الأميركي، حيث قفزت العقود الآجلة الأميركية للغاز نحو 10% يوم الإثنين 20 أفريل 2020 ،مسجلة أعلى مستوى لها في ستة أسابيع (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي، 2020، صفحة 5).

واضطرت سلطنة عمان مؤخرا إلى تخفيض ميزانيتها بقيمة 1.3 مليار دولار بسبب إجراءات مكافحة انتشار فيروس كورونا وتخفيف التأثيرات السلبية في الاقتصاد العماني، وطلبت وزارة المالية من الدوائر الحكومية وأجهزة الدولة تخفيض الإنفاق بنسبة 10% مبدئيا. في حين اقترضت البحرين مليار دولار، لتسديد سندات مستحقة أواخر مارس 2020، وتم إلغاء إصدار سندات مالية جديدة في هذه المرحلة الصعبة. وكما حدث في سلطنة عمان، تسعى الحكومة البحرينية لتخفيض النفقات، بنسبة 30%. بينما العراق، ورغم كونه أكبر ثاني منتج للنفط في منظمة أوبك، إلا أنه يواجه تحديات بالغة الخطورة، نتيجة انخفاض أسعار النفط، على الأمن الغذائي للبلاد وكتلة الرواتب وجهود مكافحة وباء كورونا؛ فمن جهة يعتمد اعتمادا شبه كلي على النفط، ومن جهة أخرى يعاني أزمة سياسية حادة بسبب وجوده في قلب الصراع بين إيران والولايات المتحدة. وقد أبدى صندوق النقد الدولي استعداده لتقديم المساعدة والتعاون معه، من أجل وضع خطة مالية وترتيب أولويات الإنفاق العام.

بالنسبة للجزائر، تمثل عائدات النفط 93% من مداخيل العملة الصعبة أو النقد الأجنبي، وبعد أزمة انهيار أسعار النفط، تراجعت مداخيل الجزائر من النقد الأجنبي من 60 مليار دولار نهاية عام 2014 إلى 32 مليار دولار خلال 11 شهرا من عام 2019 وفق بيانات رسمية لإدارة الجمارك، وشهدت احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي نزيفا حادا منذ عام 2014 فبعد أن تخطت 194 مليار دولار عام 2013 فإن الحكومة تتوقع وصولها إلى 52 مليار دولار نهاية عام 2020، كما تبحث الحكومة تأجيل المشاريع التي تمولها الدولة. ولكن يجب الإشارة إلى نقطة مهمة وهي أن تأثير انخفاض أسعار النفط في الجزائر لم يكن شديدا كما كان في بعض البلدان الأخرى؛ والسبب أن القطاع الزراعي يوفر 80% من احتياجات البلاد، وهذا يساعد

في تقليل فاتورة الاستيراد من الخارج (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي، 2020، صفحة 6).

كذلك من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الجزائري انتعاشا جزئيا في 2021 من الأزمات الصحية والاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد- 19). ويشير تباطؤ وتيرة عملية التلقيح في الجزائر إلى أن بعض تدابير احتواء الجائحة سيستمر تطبيقها في البلاد حتى عام 2022. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من توقع الانتعاش في صناعة الهيدروكربونات في 2021 ، فإن بقية الأنشطة الاقتصادية ستشهد تباطؤا في عملية التعافي مع فقدان فرص العمل والدخل، وتراجع ثقة المستهلكين ومنظمات الأعمال. وبدءا بخطة التعافي الاجتماعي والاقتصادي، أعلنت السلطات الجزائرية عن جهود إصلاحية على المدى الطويل لتحويل الاقتصاد نحو نموذج مستدام يقوده القطاع الخاص، والانخراط في التحول نحو الطاقة المتجددة، والحد من الاختلالات الحادة في الاقتصاد الكلي للبلاد، وحماية سبل كسب العيش للسكان.

نجم عن تفشي جائحة كورونا في الجزائر كساد اقتصادها في عام 2020. وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد انكمش بنسبة (5.5%) وسط إجراءات إغلاق صارمة لاحتواء كورونا، مع انخفاض متزامن في إنتاج الهيدروكربونات، والنزول بانخفاض الإنتاج إلى ما دون حصة أوبك الخاصة بالجزائر. وقد تأثرت القطاعات كثيفة العمالة، مثل الخدمات والبناء - التي تتركز إلى حد كبير في الاقتصاد غير الرسمي- تأثرا عميقا مما أدى إلى فقدان العديد من الوظائف مؤقتا أو بشكل دائم. وفي الوقت نفسه، تسبب الانخفاض المؤقت في أسعار النفط، إلى جانب تراجع حجم الصادرات، في هبوط حاد في عائدات صادرات الهيدروكربونات.

وستحتاج الجزائر، شأنها شأن البلدان الأخرى المصدرة للنفط في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعا لزيادة فرص العمل، وهو أمر غاية في الأهمية نظرا لغلبة الشباب على وضعها الديموغرافي. ويشير التراجع الهيكلي في إيرادات الهيدروكربونات أيضا إلى أن المستويات الحالية للإنفاق العام غير مستدامة، فضلا عن ضرورة استكمال السياسات الرامية إلى توليد إيرادات إضافية للمالية العامة للدولة بتدابير أخرى لتحسين كفاءة الإنفاق العام وتحقيق العدل والإنصاف في هذا الإنفاق. وسيعتمد نجاح الإصلاح الهيكلي على قدرة الجزائر على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي ووضع سياسات حاسمة لمساندة تنمية القطاع الخاص وتطويره، مع الاستمرار في حماية الشرائح الأولى بالرعاية من السكان .

وخلال العقدين الماضيين، أتاحت طفرة المحروقات (أنشطة الهيدروكربونات) للجزائر تحقيق التقدم في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية. واقتربت الجزائر من سداد ديونها متعددة الأطراف في عام 2008، واستثمرت في مشروعات البنية التحتية دعما للنمو الاقتصادي، وطبقت سياسات اجتماعية لإعادة توزيع الثروة كان من شأنها التخفيف حدة الفقر وأدت إلى تحسينات كبيرة في مؤشرات التنمية البشرية. كما وينظر إلى الجزائر على أنها نجحت في تعميم التعليم الابتدائي الشامل بمعدل صافي التحاق بلغ (97%) في عام 2015 (مع تحقيق المساواة بين الجنسين)، وارتفعت فيها معدلات الالتحاق بالتعليم العالي. ولا يزال هناك مجال لتحسين جودة التعليم، إذ احتل أداء الطلاب الجزائريين في سن (15 عاما) المرتبة (71) من بين (72) بلدا في العلوم والرياضيات والقراءة، حسب برنامج التقييم الدولي للطلاب لعام 2015. ووفقا لمؤشر البنك الدولي الخاص برأس المال البشري لعام 2020، الذي يوفر بيانات أساسية عن صحة الأطفال وتعليمهم قبل انتشار جائحة كورونا، ظلت قيمة المؤشر في الجزائر بين عامي 2010 و2020 بلا تغيير نسبيا عند مستوى (0.53) رغم المجهودات المبذولة

لتحسين هذا الوضع. وعلى الرغم من أن هذا الرقم أعلى من المتوسط في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، فإنه أقل من المتوسط المسجل في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مجموعة البنك الدولي، 2021).

وفي هذا الصدد، يمكن القول أنه من المتوقع تعافي الاقتصادات العربية بداية من عام 2021 من تداعيات جائحة كورونا مستفيدة من تواصل عمليات التلقيح عالميا وإقليميا، ومن تعافي الطلب الخارجي، وتحسن مستويات الثقة، فضلا عن تعافي أسواق النفط العالمية، ومن تواصل وتيرة الإصلاح الاقتصادي لتجاوز الاختلالات الهيكلية وضمان الانضباط المالي والاستدامة المالية. إضافة إلى ما سبق، ستستفيد الاقتصادات العربية كذلك خلال أفق التوقع خلال عام 2021 من تواصل السياسات التيسيرية المحفزة للنمو والتشغيل، ومن حزم الدعم المالي المقدمة لاسيما من قبل الدول العربية التي يتوفر لديها حيز مالي، والتي حرصت خلال عام 2021 على مد العمل بعدد من الإجراءات التي من شأنها التخفيف من تبعات الجائحة على الأسر والشركات، وهو ما رفع من قيمة حزم التحفيز المتبناة من قبل الدول العربية منذ بداية الجائحة وحتى شهر جويلية من عام 2021 إلى نحو 344 مليار دولار، تشكل من بينها إجراءات الدعم المقدمة من قبل تدخلات السياسة النقدية نحو57 في المائة، فيما بلغت قيمة حزم التحفيز المقدمة من قبل أدوات السياسة المالية 43 في المائة من إجمالي قيمة هذه الحزم.

استنادا إلى ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصادات العربية بنسبة تقارب 2.9 في المائة في عام 2021، فيما يتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 3.6 في المائة عام 2022، مع تواصل تعافي الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية ونجاح حملات التلقيح إقليميا وعالميا. في هذا الإطار، من المتوقع نمو مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط بنسبة تقارب 2.8 في المائة العام الجاري، وارتفاع معدل نمو دول المجموعة إلى 3.5 في المائة العام المقبل، في ظل التحسن النسبي في كميات الإنتاج النفطي وأسعاره في الأسواق الدولية، والتعافي الجزئي للنشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية. أما مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، فمن المتوقع تسجيلها لنمو بحدود 2.9 في المائة العام الجاري (صندوق النقد العربي، 2021، الصفحات 14- 15).

5. السياسات والإجراءات الاحترازية المتخذة للتصدي لفيروس كورونا المستجد:

1.5. السياسات والحوافز المقدمة لمواجهة الوباء في المنطقة العربية:

1.1.5. على مستوى الحكومات: بلغ إجمالي الدعم الموجه من قبل الحكومات العربية لمجابهة تداعيات فيروس كورونا 180 مليار دولار أمريكي (9.6% من الناتج العربي الإجمالي)، حيث قامت العديد من الدول بتقديم تحفيزات مالية موجهة لدعم الائتمان والسيولة والقطاع الخاص (توات، 2021، صفحة 92).

الشكل 7: حجم الحزم التحفيزية والتسهيلات المصرفية المنتهجة من طرف الدول العربية للتصدي لفيروس كورونا (مليار دولار)

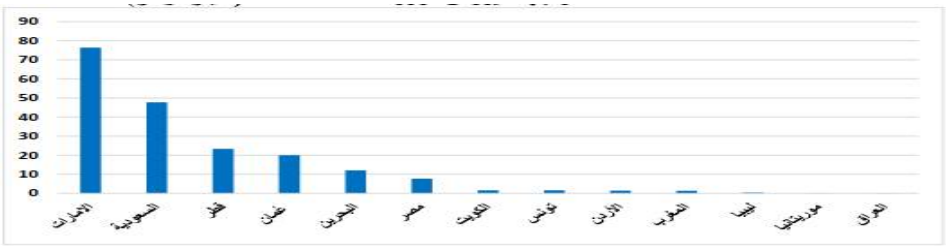

المصدر: الوليد أحمد طلحة، **"التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية"**، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2020، ص31..

يشير الشكل رقم (07) لن أغلبية الحزم التحفيزية والتسهيلات المصرفية المقدمة في المنطقة العربية، كانت من قبل الدول المصدرة للبترول (معظمها دول مجلس التعاون الخليجي)، بإجمالي 168.42 مليار دولار ما يمثل 93.56% من مجموع الحزم المقدمة، حيث كانت هذه الدول الأكثر عرضة لتداعيات الفيروس بسبب الانخفاض الحاد في المستوى العام لأسعار النفط من جهة، ومن جهة اخرى تمتاز هذه الدول بوفورات مالية معتبرة، تسمح لها بتغطية المخاطر الناتجة عن مرض كوفيد- 19 المستجد، مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى (توات، 2021، صفحة 92).

2.1.5. على مستوى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية: قامت معظم البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، بتبني سياسات نقدية توسعية، وفي هذا الصدد أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن خفض معدل فائدة اتفاقيات الشراء بواقع 75 نقطة أساس، بالإضافة إلى تخفيض سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بواقع 75 نقطة أساس من 1.25 إلى 0.50 بالمائة، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار المالي في ظل تفشي فيروس كورونا. كذلك أجرى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تعديلات على أسعار فائدته النقدية المختلفة، حيث أجرى تخفيضا على معدل فائدة شهادات الإيداع التي يصدرها لأجل أسبوع واحد بحوالي 0.75 نقطة مئوية، علما بأن الشهادات المصدرة من قبله تعتبر الأداة الرئيسة لآلية انتقال تغيرات معدلات فائدة السياسة النقدية للجهاز المصرفي. كما خفض أيضا سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية وهوامش المرابحات بنحو 50 نقطة أساس. بالإضافة إلى ذلك، أقر مجلس إدارة المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب بمقدار 50 في المائة لجميع البنوك من 14 في المائة إلى 7 في المائة. كذلك خفض البنك المركزي العماني معدلات الفائدة على إعادة الشراء بواقع 75 نقطة أساس من 1.25 إلى 0.50 في المائة، وقام بزيادة آجال عمليات إعادة الشراء إلى ثلاثة أشهر، وخفض سعر الفائدة على عمليات مبادلة العملات الأجنبية بواقع 50 نقطة أساس، ورفع آجال عمليات مبادلة العملات إلى ستة أشهر. كما أعلن البنك المركزي العماني حزمة من الإجراءات الوقائية تمثلت في خفض رأس المال الوقائي بنسبة 50 في المائة من 2.5 في المائة إلى 1.25 في المائة. بينما أعرب مصرف البحرين عن تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لمصارف التجزئة من 5 في المائة إلى 3 في المائة، وشجع المصارف والمؤسسات المالية على الاستجابة لجولات التخفيض التي أعلنها البنك المركزي على أسعار الفائدة بواقع 50 نقطة أساس، بتقليص هوامش الأرباح ومعدلات الفائدة للعملاء المتأثرين بفيروس كورونا، فضلا عن أي رسوم وعمولات، أو إجراءات مصرفية أخرى (الوليد، 2020، الصفحات 31- 33).

الشكل 8: تعديلات أسعار الفائدة الرئيسة من قبل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في مارس 2020

المصدر: الوليد أحمد طلحة، **"التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية"**، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2020، ص33.

انطلاقا من البيانات المعروضة في الشكل أعلاه، يتضح لنا أن العديد من البنوك المركزية والمؤسسات المالية في المنطقة العربية، قامت بإحداث جملة من التغييرات على أسعار الفائدة، وذلك بهدف تخفيض تكلفة الإقراض حيث قامت مصر بأكبر تخفيض بواقع 3.00%، والهدف من هذا التخفيض هو دعم النشاط الاقتصادي بغية تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في المنطقة العربية (توات، 2021، صفحة 93).

2.5. إجراءات الحكومات والبنوك المركزية العالمية لمواجهة مرض كوفيد-19 المستجد:

اتخذت حكومات الدول المتقدمة العديد من السياسات المختلفة والمتنوعة، والتي من شأنها تسهم في إتاحة السيولة المالية للمؤسسات والافراد المتضررين جراء تفشي جائحة الكوفيد المستجد، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ أتاحت الحكومة البريطانية حزمة مالية قدرها 30 جنيه إسترليني بالإضافة إلى ضمان 80% من أجور العمال في القطاعات المتضررة من انتشار الفيروس. كما وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن خطة لتحفيز الاقتصاد بما يعادل تريليون دولار أمريكي، وصرف مبالغ نقدية لمساعدة المواطنين الأمريكيين خلال أزمة وباء كورونا الجديد.

على صعيد آخر، قدمت الحكومة الفرنسية حزمة مالية بقيمة 45 مليار يورو، ما يمثل 2% من الناتج المحلي الإجمالي لدعم سيولة الاقتصاد، ومبلغ يقدر بـ300 مليار يورو و13% كضمانات للقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص بهدف تعزيز التأمين الصحي للمرضى ومقدمي الرعاية لهم. أما بالنسبة للدول الإفريقية، فاتخذت إجراءات احترازية تحسبا لتفاقم فيروس كورونا، ففي دولة الكاميرون، أعلنت الحكومة عن حزمة مالية بلغت 11 مليون دولار عبر البرنامج الإسعافي الطارئ الذي أعلنته.

وفي نفس الصدد، تبنت المنظمات الدولية والإقليمية تدخلات على نطاق واسع لتقديم الدعم لدولها الأعضاء (سيداعمر و بللعما، 2020، صفحة 149)، إذ يوفر صندوق النقد الدولي مساعدات بقيمة 50 مليار دولار تقريبا، من خلال تسهيلاته التمويلية التي تتيح صرف الموارد على أساس عاجل في حالات الطوارئ، والتي تستهدف مساعدة الدول منخفضة الدخل، وأسواق البلدان الناشئة التي يحتمل أن تطلب الدعم في هذا السياق. كما يتيح الصندوق لأفقر البلدان الأعضاء 10 مليارات دولار من هذا المبلغ بسعر فائدة صفري من خلال "التسهيل الائتماني السريع" (غورغييفا ، 2020).

من جانب آخر، أعلنت مجموعة البنك الدولي في 17 مارس 2020 عن حزمه تمويلية لدعم الدول الأعضاء بقيمة 14 مليار دولار لمواجهة فيروس كورونا. ستساهم المؤسسات التابعة للمجموعة في تقديم هذا الدعم، بحيث تساهم مؤسسة التمويل الدولية بتقديم 8 مليارات دولار، منها حوالي 2 مليار دولار عبارة عن تسهيلات تجارية قائمة. بينما ستقدم مؤسسة التنمية الدولية حوالي 1.3 مليار دولار، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير حوالي 2.7 مليار دولار، في حين تساهم محفظة الإقراض الحالية بحوالي 2 مليار دولار. وجدير بالذكر أن التمويل سيستخدم في الاستجابة للطلبات الفورية للدول الأعضاء لتمويل احتياجاتها وأيضا تقليل الآثار السلبية المحتملة للجائحة، التي سوف تساهم في تعزيز متانة أنظمة الصحة العامة، بما في ذلك احتواء الأمراض وتشخيصها وعلاجها، ودعم القطاع الخاص. كما وافق المجلس التنفيذي للبنك في 2 أفريل 2020 على حزمة أخرى من الدعم بقيمة 1.9 مليار دولار أمريكي لدعم جهود الدول في مواجهة فيروس كورونا.

كما أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن تخصيص وإتاحة تسهيل ائتماني وتدخلات داعمة بقيمة 730 مليون دولار للحد من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية لفيروس كورونا. يساهم البنك من خلال صندوق التكافل الإسلامي بقيمة 280 مليون دولار، كما ستساهم المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة بحوالي 300 مليون دولار، إضافة إلى 150 مليون دولار من مؤسسة التعاون الإسلامي لتأمين الاستثمار وتمويل الصادرات (النصراوي، 2020).

أما بالنسبة للإجراءات الحاسمة المتخذة من طرف البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية، من أجل تأمين استقرار الاقتصاد والأسواق، وتعزيز الثقة ومحاولة تجنب حدوث ركود عميق على المدى الطويل، اتجهت تلك البنوك في دول العالم إلى تبني تدابير ومجموعة من الإجراءات بلغت نحو 6 ترليون دولار، وتمثلت التدابير بخفض كبير لأسعار الفائدة، وحفز

الائتمان ودعم السيولة، وتنفيذ برامج ضخمة للتيسير الكمي Quantitative easing QE، وتخفيف الضغوط على القطاع العائلي والشركات. وذلك كما يلي (الوليد، 2020، الصفحات 15- 16):

- في الولايات المتحدة أمريكية تم خفض الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة القياسية بمقدار 150 نقطة أساس، لتتراوح بين 0.25- 0%، كما قرر تعزيز حيازته من السندات بمقدار 700 مليار دولار، وقدم تسهيلات لدعم تدفق الائتمان وتمويل الأوراق التجارية لتسهيل إصدارها؛
- على مستوى الاتحاد الأوربي، قرر البنك المركزي الأوروبي تقديم الدعم للسياسة النقدية في دول الاتحاد من خلال عمليات شراء أصول إضافية بقيمة 120 مليار يورو حتى نهاية عام 2020؛
- في حين أعلنت المملكة المتحدة عن إجراءات تخفيض سعر البنك بمقدار 65 نقطة أساس إلى 0.1%، وتوسيع ملكية البنك المركزي لسندات الحكومة البريطانية، وسندات الشركات غير المالية بمقدار 200 مليار جنيه استرليني، وتقديم مخطط تمويل مؤقت جديد لتعزيز انتقال تخفيض سعر الفائدة، مع حوافز إضافية لإقراض الاقتصاد الحقيقي، وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما وقدم 330 مليار جنيه استرليني من القروض والضمانات المتاحة للمؤسسات، وهو ما يمثل (15%، من الناتج المحلي الإجمالي)؛
- قام بنك الصين الشعبي بضخ السيولة بمبلغ 3.27 تريليون يوان في النظام المصرفي عبر عمليات السوق المفتوحة، وتوسيع تسهيلات إعادة الإقراض، واعادة الخصم من خلال 1.8 تريليون يوان لدعم مصنعي المستلزمات الطبية، وتخفيض معدلات الريبو لمدة 7 أيام و 14 يوما بمقدار 30 و10 نقاط أساس على التوالي، وتسهيلات الإقراض متوسط الأجل لمدة عام واحد بمقدار 30 نقطة أساس، وتخفيضات بنسبة 50 – 100 نقطة أساس للبنوك الكبيرة والمتوسطة التي تستوفي معايير التمويل الشاملة التي تفيد المؤسسات الصغيرة؛
- أما في كوريا الجنوبية، قام البنك المركزي الكوري برفع سقف تسهيلات الإقراض الوسيط للبنك بما مجموعه 5 تريليون وون كوري (نحو 0.26% من الناتج المحلي الاجمالي)، كما وسع البنك المركزي الكوري الضمانات المؤهلة لعمليات السوق المفتوحة، وتسهيلات الإقراض وبدأ في إجراء عمليات إعادة الشراء مع غير البنوك. في 24 مارس، أعلن الرئيس الكوري عن خطة لتحقيق الاستقرار المالي بقيمة 100 تريليون وون كوري (5.3% من الناتج المحلي الإجمالي)؛
- وأقدم بنك إندونيسيا على تخفيض سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساسية إلى 4.5% في 19 مارس، وأعلن أيضا عن تدابير أخرى تتضمن خفض نسب متطلبات الاحتياطي للبنوك وزيادة المدة القصوى لعمليات إعادة الشراء والعكس (حتى 12 شهرا)، كما وتدل البنك الإندونيسي في أسواق الصرف الأجنبي الفورية والمحلية، للحفاظ على ظروف السوق المنظمة؛
- قرر البنك المركزي في البرازيل تخفيض أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس إلى مستوى تاريخي بلغ 3.75% لزيادة السيولة، كما وتدخل هذا الأخير مرات عديدة في سوق الصرف الأجنبي (مع مبيعات العقود الفورية والمشتقات)، بما مجموعه 22 مليار دولار أمريكي تقريبا (6 في المائة من إجمالي الاحتياطيات).

6. الخاتمة:

من خلال ما تضمنته هذه الدراسة من شرح وتحليل للبيانات والاحصائيات المقدمة حول جائحة فيروس كورونا وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية على الاقتصاد العالمي والعربي، يتضح أن آثار أزمة الكوفيد- 19 التي تزامنت مع أزمة انهيار أسعار النفط كانت شديدة الوقع على النشاط الاقتصادي العالمي، إذ تسبب في ركوده وإعاقة نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي وشل حركة التجارة العالمية. إضافة إلى ذلك، فقد شملت تداعيات الخسائر البشرية الكبيرة والتي شهدتها معظم دول العالم، فلقد ساهمت هذه الأزمة في ، الأمر الذي أثر بدوره على اقتصاديات الدول خاصة منها الدول العربية، التي كانت تشهد تباطؤ في نموها الاقتصادي وتضررت أكثر بفعل تداعيات الجائحة على سوق النفط العالمي من حيث الإنتاج والأسعار.

7. نتائج الدراسة:

اعتمادا على الإطار النظري للدراسة، ومناقشة وتحليل الإحصائيات المقدمة الخاصة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والعربي خلال الفترة 2019- 2021، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ✓ اكتسحت جائحة كورونا (كوفيد- 19) المستجد كل دول العالم في فترة وجيزة جداودق ناقوس الخطر، إذ أصاب الملايين وأدى إلى إعاقة النشاط الاقتصادي وركوده، وشل حركة التجارة العالمية، جراء ما فرضته الدول من تدابير وإجراءات مشددة لاحتواء الجائحة ومنع انتشارها؛
- ✓ إن التحكم في عدد الإصابات بفيروس كورونا ومحاولة احتواءها، لا يعني أن الدولة قد تخلصت من تداعيات ذلك الفيروس، هذا لأن تأثيره لا يزول على المدى القصير، وإنما على المدى الطويل.

8. قائمة المراجع:

[1] أحمد حنفي شيماء، **"سياسات تخفيف تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصري والتكيف معها"**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2020.

[2] الأمم المتحدة، **"وقائع وآفاق في المنطقة العربية مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2020/2019"**، مطبوعات الأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيروت، لبنان، 2020.

[3] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **"كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي"**، وحدة الدراسات السياسية، الظعاين، قطر، 2020.

[4] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **"وباء فيروس كورونا المستجد: نماذج من استجابات الدول للوباء وتداعياته على الاقتصاد العالمي"**، وحدة الدراسات السياسية، الظعاين، قطر، التقرير الثاني، 2020.

[5] أوابك، **"تطورات السوق النفطية العالمية وانعكاساتها على الدول الأعضاء"**، تقرير الأمين العام السنوي الصادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: الفصل الأول، 2019.

[6] أوابك، التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية، الربع الثاني، أفريل- جوان 2020.

[7] أوابك، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية، أفريل 2021.

[8] أوابك، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية، أوت 2021.

[9] أوابك، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 48، العدد الأول، جانفي 2021.

[10] أوابك، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 47، العدد الأول، جانفي 2020.

[11] أوابك، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 47، العدد الأول، 2020.

[12] الوليد أحمد طلحة، **"التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية"**، صندوق النقد العربي، الامارات، 2020.

[13] بوروبة كاتية، **"الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا: الإجراءات المتخذة والتدابير المقترحة حالة الجزائر"**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد12، العدد الأول الخاص (الجزء الأول)، 2021.

[14] توات نصر الدين، **"أثر جائحة كورونا (كوفيد- 19) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية"**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد الرابع، العدد الأول، 2021.

[15] سيداعمر زهرة، بللعما أسماء، **"قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر –الآثار والإجراءات"**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2020.

[16] صندوق النقد العربي، **"تقرير آفاق الاقتصاد العربي"**، الإصدار الرابع عشر، 2021.

[17] مهري شفيقة، **"التداعيات الاجتماعية والاتصالية لجائحة كوفيد19 طرق عملية لاستعادة الحياة الطبيعة ومواجهة الجائحة"**، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد الأول، العدد الرابع، 2021.

https://www.cancer.net/sites/cancer.net/files/covid-19_markham_ar.pdf

مارخام ميري جينيفر ، **"ما هو كوفيد- 19؟"**، تاريخ الإطلاع: 2021/10/08.

https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answers-hub/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19

منظمة الصحة العالمية، **"مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)"**، تاريخ الإطلاع: 2021/10/08.

https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/coping-covid-19-and-oil-price-collapse-gulf-cooperation-council,

أرزقي رباح وآخرون، **"التأقلم مع جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط في مجلس التعاون الخليجي"**، تاريخ الإطلاع: 2021/10/08.

http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1235360

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، **"مؤشرات تعافي سوق النفط العالمية خلال جائحة كورونا"**، أخبار الخليج، الجريدة اليومية الأولى في البحرين، العدد 15741، تاريخ الإطلاع: 2021/10/08.

https://www.researchgate.net/publication/340982800_ythdth_almqal_n_aldwr_aldhy_tmarsh_alsyast_alnqdyt_fy_mwajht_sdmt_kwrwna_m_ashart_khast_aly_alraq_wsyasth_alnqdyt_ghy_zl_fyrws_kwrwna

النصراوي سلطان جاسم، **"السياسة النقدية في زمن كورونا..... حالة العراق"**، تاريخ الإطلاع: 2021/10/09.

https://www.who.int/ar/news-room/commentaries/detail/modes-of-transmission-of-virus-causing-covid-19-implications-for-ipc-precaution-recommendations

منظمة الصحة العالمية، **"طرق انتقال الفيروس المسبب لمرض كوفيد-19"**، تاريخ الإطلاع: 2021/10/01.

http://uac-org.org/ar/About

الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية (2020)، **"الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربي"**، تاريخ الإطلاع: 2021/10/02.

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/04/sp030420-imf-makes-available-50-billion-to-help-address-coronavirus

غورغييفا كريستالينا، **"صندوق النقد الدولي يرصد مساعدات بقيمة 50 مليار دولار لمكافحة فيروس كورونا"**، تاريخ الإطلاع: 2021/10/09.

http://www.realinstitutoelcano.org

عميره فرناندث هيثم، **"فيروس كورونا في الدول العربية: عاصفة عابرة، فرصة للتغيير أم كارثة إقليمية"، تاريخ الإطلاع: 2021/10/09**

https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview

مجموعة البنك الدولي، **"البنك الدولي في الجزائر"**، تاريخ الإطلاع: 2021/10/09